

وبجانب ابن وكيع والعسكري وابن رشيق اختار العلوي الخيار الأول قال :  
 « والبرهان القاطع على ما ذكرناه هو أن علم البديع أمر عارض لتأليف  
 الألفاظ ، وصوغها ، وتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب  
 والخطاير . وهذا موجود في السرقات الشعرية ، فإن الشاعرين المفلقين يأخذ  
 كل واحد منهما معنى صاحبه ، ويصوغه على خلاف تلك الصياغة ويقبله على  
 قالب آخر ، فإما زاد عليه ، وإما نقص عنه ، وكل ذلك إنما هو خوض في  
 تأليف الكلام ونظمه ، وإذن الأخلق عدها منه لما ذكرناه هو أخلق بذلك ،  
 لأننا إذا أعددنا الطباق والتجنيس والترصيع والتصريح من علوم البديع مع أنها  
 إنما اختلفت بما اختلفت به من التأليف وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان  
 واحد فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرناه من لسانين على هئتين  
 مختلفتين » (٦٩) والحق أن السرقات كما يقول د . هدارة « ليست مشكلة صياغة  
 وتباين في أوجه البديع فحسب ولكنها ولكنها تطور المعنى من عصر إلى عصر ،  
 ومن شاعر لآخر مما يخرج عن نطاق البديع » (٧٠) . ويبدو أن اعتبار ابن المعتز  
 للتضمنين ضمن كتاب « البديع » هو الذي أغرى المتأخرين بهذا التصنيف  
 الذي خالفوا به ابن الأثير في عدها ضمن أبحاث الصناعة المعنوية كالاستعارة  
 والكناية .

وقد دفعت هذه الحيرة ابن يعقوب المغربي للبحث عن علة تذييل القزويني  
 علم البديع بمبحث السرقات قائلاً : « وإنما جمع هذه الأشياء في الخاتمة ولم  
 يجعلها باباً من أبواب البديع أو يجعل كل واحد منها باباً على حده لوجهين :

أحدهما : أن كلا منهما ليس أمراً يعم كل كلام ويغلب وكان جريانه في  
 كل موطن ، أما في السرقات فظاهر الخروج النثر فيما يتصل بها لا اختصاصها  
 بالأخذ عن الغير ، وإما في الابتداء والانتها ، والتخلص لخروج ما ليس في  
 تلك المجال ، وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لاشتراكها

فيه .

(٦٩) السابق ٣ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٧٠) مشكلة السرقات ص ١٤٤ .